

زبدة الأصول

[84] الترجيح بالاهمية واما المورد الثاني: وهو ما كان كل من الواجبين مشروطا بالقدرة عقلا، فقد يكون احدهما اهم، وقد يحتمل اهميته، وقد يكونان متساويين - فههنا فروض الاول، ما إذا كان احدهما اهم من الآخر - فلا كلام ولا اشكال في انه يقدم الاهم سواء كان الاهم مقارنا زمانا مع المهم، أو سابقا عليه، أو متاخرا عنه، اما في الاولين فواضح: لان المهم بالنسبة الى الاهم يكون من قبيل المستحب بالنسبة الى الواجب، فكما ان المستحب لا يصلح ان يزاحم مع الواجب كذلك المهم لا يصلح لان يزاحم الاهم، وان شئت قلت ان العقل الحاكم في باب الاطاعة والعصيان مستقل بتقديم الاهم - وبعبارة اخرى - ان التكليفيين المتزاحمين لا يمكن ثبوتهما معا، ولا سقوطهما كذلك لكونه بلا موجب، فيدور الامر بين سقوط المهم، دون الاهم وبالعكس، والثاني غير معقول لكونه ترجيحا للمرجوح على الراجح، فيتعين الاول. واما في الصورة الاخير: فلان الاهم وان كان متاخرا زمانا، الا ان ملاكه تام في طرفه على الفرض، اما من جهة ان الواجب المعلق ممكن فيستكشف من الوجوب الفعلى تمامية الملاك أو من الاستفادة من الخارج، كما في حفظ النفس المحترمة وحفظ بيضة الاسلام، وامثال ذلك على القول باستحالة الواجب المعلق كما عليه المحقق النائيني (ره) وعلى كل تقدير يجب حفظ القدرة عليه في وقته لئلا يفوت. إذ العقل كما يستقل بقبح تفويت الواجب الفعلى كذلك يستقل بقبح تفويت الملاك الملزم في طرفه، وعليه فحيث ان اتيان المهم فعلا يوجب تفويت ملاك الاهم في طرفه، فلا يجوز فيكون وجوب حفظ القدرة عليه في زمانه الذي يحكم به العقل معجز للمكلف بالاضافة الى امثال المهم بالفعل، وعلى الجملة العقل الحاكم بالتقديم لا يفرق بين الموردین، فلو فرضنا انه دار الامر بين حفظ مال المؤمن في يوم الخميس، أو حفظ نفسه في يوم الجمعة